S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/1063
20 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير إضافي من الأمين العام بشأن الحالة
في منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٠٨٠ (١٩٩٦) وإلحاقا برسالتي المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (S/1996/1036) التي أحلت بها الى مجلس الأمن التقرير الذي تلقيته ذلك اليوم من السيد ريمون كريتيان في أعقاب مهمته في منطقة البحيرات الكبرى بوصفه مبعوثي الخاص. والغرض من هذا التقرير هو موافاة المجلس بآخر التطورات التي طرأت في المنطقة منذ تقريري المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (S/1996/993) وإحاطته علما بالإجراء الذي اقترح اتخاذه، بعد التشاور مع الأمين العام المنتخب، استجابة لتوصيات مبعوثي الخاص.

٢ - لدى دراسة تقرير مبعوثي الخاص، كنت أدرك أن هذه الأزمة الإنسانية ربما تكون قد خفت الى حد ما ولكن ما زالت هناك تحديات ضخمة. ذلك أنه لم يحرز أي تقدم يذكر صوب تخفيف حدة التوترات الدولية في داخل المنطقة. وما زالت الصراعات الداخلية مستمرة. كما أن الأزمة الإنسانية التي أوجدتها الصراعات المختلفة هي ذاتها بعيدة عن الحل. ومع عودة ما يقدر بزهاء ٥٦٠ ٠٠٠ لاجئ من شرقي زائير وما يربو على ٢٣٥ ٠٠٠ من جمهورية تنزانيا المتحدة الى رواندا منذ ١ كانون الأول/ديسمبر، لا بد من تكريس الاهتمام الآن بصورة عاجلة لمسألة إدماج هؤلاء العائدين في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتفيد التقارير أنه أحسنت وفادتهم حتى الآن من قبل شعب رواندا والحكومة الرواندية. وفي الوقت نفسه، فإن العدد الكبير من اللاجئين الروانديين والبوروندیين في زائير الذين توغلوا غربا في ذلك البلد، والمشردين داخليا من المواطنين الزائيريين الذي يقدر عددهم بنحو ٢٥٠ ٠٠٠ شخص، بالإضافة الى ٥٠٠ ٠٠٠ زائيري آخر تأثروا بالصراع، يحتاجون جميعا الى مساعدة إنسانية فورية. ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ليس لديها سوى إمكانيات محدودة للوصول الى هؤلاء الناس. وثمة شاغل آخر ملحّ ألا وهو مستقبل أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة وأفراد المليشيات المتطرفة (Intrahamwe) المرتبطة بها، وكذلك أسرهم ومن قد يكونوا محتجزين كرهائن من اللاجئين الحقيقيين.

ثانيا - التطورات منذ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦

٣ - في رواندا، وجد عشرات الآلاف من الأشخاص أنفسهم فجأة مضطرين الى البحث عن سكن جديد حيث كان عليهم إخلاء المنازل المملوكة للاجئين العائدين. ولم يبلغ حتى الآن عن نشوب أي صراع ذي شأن فيما يتصل بقضايا الملكية، ولكن نقص المساكن يظل يمثل نقطة انفجار محتملة. وبالنظر الى وجود فئات أخرى ضعيفة مثل من بقوا على قيد الحياة بعد الإبادة الجماعية والعائدين الذين كانوا قد فروا من البلد في عام ١٩٥٩، يتحتم على المجتمع الدولي أن يدعم بقوة جهود حكومة رواندا للتعامل مع الجحافل الهائلة من العائدين واتخاذ خطوات عاجلة لتحسين النظام القضائي. وكما سبق وأن ذكرت للمجلس (S/1996/993، الفقرة ٢٣)، يتحتم أيضا تعزيز عملية الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان.

٤ - وفيما يتعلق بالحالة في زائير، تمثل تطور أخير في عودة الرئيس موبوتو، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. ففي ١٨ كانون الأول/ديسمبر وقّع مرسوما بتعيين اللواء ماهيلي رئيسا لأركان الجيش الزائيري. وفي اليوم التالي اجتمع مع زعماء زائير السياسيين لمناقشة الحالة في الجزء الشرقي من البلد وضرورة تشكيل حكومة لإدارة الأزمة.

٥ - وما برحت زائير تعتبر نفسها ضحية للعدوان من جانب رواندا وبوروندي وأوغندا حيث تدعي أن الجيوش النظامية لتلك الدول الثلاث انتهكت سلامتها الإقليمية وحدودها الدولية المعترف بها. غير أن رواندا وبوروندي تنفيان من جانبهما ادعاءات زائير ولا تعتبران نفسيهما في حالة حرب معها. وفيما يتعلق بأوغندا، فقد اتهمتها الحكومة الزائيرية في بلاغ موجه إليّ بتاريخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (S/1996/994، المرفق)، بإدخال قوات مسلحة بالدبابات والمركبات المصفحة في الأراضي الزائيرية دعما للجيش الوطني الرواندي، والاشتباك مع القوات المسلحة الزائيرية في قتال بالقرب من بلدة بينى الغربية من الحدود بين البلدين. وقد فندت حكومة أوغندا تلك الادعاءات بصورة قاطعة وذكرت في بلاغ موجه الى المجلس مؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (S/1996/1038، المرفق)، أن قوات الدفاع الشعبي الأوغندية لم تعبر على الإطلاق الحدود الى الأراضي الزائيرية وأنه على النقيض من ذلك تعرضت أوغندا في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ لغزو من جانب قوات انطلقت من أراضي زائير، واحتلت وفقا لما ذكرته الحكومة الأوغندية، بلدتين داخل أوغندا، ثم ردها جيش الدفاع الشعبي الأوغندي على أعقابها حيث أرغمها في ملاحقته لها على الانسحاب الى داخل زائير.

٦ - وليس في مقدور الأمم المتحدة، التي لا يوجد لها أي مراقبين عسكريين في المنطقة، أن تتحقق بمفردها من صحة أي من تلك الادعاءات أو الادعاءات المضادة. وللسبب نفسه، ليس في وسعي أن أتناول بأي قدر من التفصيل تطورات الحالة العسكرية في شرقي زائير منذ أن استولت قوات بانيا مولينجي على مساحة كبيرة من الأراضي في شمال كيفو وجنوب كيفو في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من العام الحالي.

٧ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أفتتح مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان مكتب حقوق الإنسان في كينشاسا، وسوف يتابع خبيران حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد ويسديان المشورة للسلطات في الأمور المتصلة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٨ - وفي بوروندي، ما زالت الأعمال العدائية مستمرة بين المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية والجيش، لاسيما في شمال البلد، وقد أقضت بالفعل الى تشريد أعداد كبيرة، بما في ذلك فرار اللاجئين الهوتو الى جمهورية تنزانيا المتحدة. وتفيد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأنه يوجد حاليا ٧٨٠٠٠ لاجئ بوروندي في مخيمات بجمهورية تنزانيا المتحدة، وتترتب على ذلك آثار سلبية في العلاقات المتوترة بالفعل بين البلدين المتجاورين. ويوجد قرابة نصف مليون من المشردين داخليا في بوروندي ولا تتوفر لهم المساعدة الإنسانية إلا بقدر ضئيل. وإزاء هذه الظروف العصيبة، طلبت الوكالات الإنسانية الى اللجنة الإقليمية لتنسيق الجزاءات الكائنة في نيروبي منح الاستثناءات اللازمة لكفالة عدم إقامة الجزاءات الإقليمية المفروضة على بوروندي منذ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦ لعملها بأقصى قدر ممكن.

٩ - وعلى الصعيد الدبلوماسي، كثفت بلدان المنطقة جهودها لمعالجة ما تواجهه من مشاكل مركبة، وهو ما تبدى في سلسلة مؤتمرات القمة المعقودة مؤخرا ببرازافيل وواغادوغو ونيروبي. غير أن قادة جميع الدول المعنية لم يحضروا مؤتمرات القمة تلك مع أن العلاقات داخل المنطقة، والى حد متزايد، فيما بين المناطق ما زالت متوترة.

ثالثا - القوة المتعددة الجنسيات

١٠ - في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أحلت إلى مجلس الأمن رسالة مؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر موجهة من الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة (S/1996/1046، المرفق) تذكر أن حكومة كندا خلصت إلى أنه "بعودة غالبية اللاجئين إلى رواندا، وتفرق العدد المتبقي على مناطق شاسعة من شرق زائير، وبتزايد إمكانية وصول الوكالات الإنسانية الدولية إلى ما تبقى من اللاجئين والمشردين والمدنيين المهددين، أصبحت القوة المتعددة الجنسيات بقوامها الراهن المأذون به ذات منفعة ضئيلة جدا". وبالتالي ستسحب كندا أفرادها من منطقة البحيرات الكبرى بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وتوصي مجلس الأمن بأن ينهي ولاية القوة اعتبارا من التاريخ نفسه.

١١ - وفي تقريري المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (S/1996/993، الفقرة ٤١)، لاحظت أنه حتى ذلك التاريخ، ما زالت طبيعة القوة المتعددة الجنسيات المرتآة بموجب القرارين ١٠٧٨ (١٩٩٦) و ١٠٨٠ (١٩٩٦)، وقوامها وتكوينها وولايتها وأسلوب عملها قيد نظر الدول الأعضاء المعنية، وأنه بالنظر إلى عدم اتخاذ قرار نهائي حتى الآن بشأن جميع تلك المسائل، لن يكون من الممكن تقديم مفهوم مفصل للعمليات التي تشملها العملية اللاحقة المقترحة. وتنطبق تلك الاعتبارات بقوة أكبر كثيرا بعد أن اتخذت الحكومة الكندية القرارات الوارد وصفها في رسالة ممثلها الدائم المشار إليها أعلاه. وبالتالي، فإني، في ظل هذه الظروف،

ليس في وضع يسمح لي بأن أوصي مجلس الأمن بإنشاء عملية للأمم المتحدة لتستكمل عمل القوة المتعددة الجنسيات.

رابعا - دور الأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى في المستقبل

١٢ - يتضح من هذا الموجز للتطورات الحاصلة في الأسابيع القليلة الماضية أن المشاكل الرئيسية لا تزال مستمرة في منطقة البحيرات الكبرى، بالرغم من العودة الجديرة بالترحيب لجزء كبير من اللاجئين الروانديين الذين كانوا من قبل في جمهورية تنزانيا المتحدة وزائير. وتشمل هذه المشاكل: الأعمال القتالية المتقطعة عبر حدود زائير مع جيرانها الشرقيين؛ والنزاع الداخلي في زائير؛ ومستقبل قوات حكومة رواندا السابقة، والانتراهاموي وأسرهم الذين لا يزالون في زائير، وكذلك في جمهورية تنزانيا المتحدة؛ والنزاع الذي لم يوجد له حل في بوروندي؛ والحاجات الملحّة المهولة التي تضعها على عاتق حكومة رواندا عودة اللاجئين بأعداد ضخمة؛ والاحتياجات المستمرة لمئات الآلاف من اللاجئين والمشردين الذين لا يزالون متفرقين في المنطقة، ولا سيما في زائير.

١٣ - ويجب أن تستمر هذه المشاكل في اجتذاب اهتمام المجتمع الدولي. وتخصص منظومة الأمم المتحدة بالفعل جهدا كبيرا لهذه المشاكل، ولا سيما في الميدانين الإنساني والإنمائي. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر، تولى منسق إقليمي للشؤون الإنسانية المسؤولية الشاملة عن تنسيق أعمال الأمم المتحدة الإنسانية في المنطقة. وتتمثل مهمته الرئيسية في ضمان اتساق سياسات جميع الشركاء في الأنشطة الإنسانية هناك، ورصد التنفيذ الشامل للبرامج في المنطقة وكفالة توحيد الجهود المشتركة بين الوكالات من أجل تعبئة الموارد. وقد وجه نداء خاطف موحد مشترك بين وكالات الأمم المتحدة للفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، باحتياجات يصل مجموعها إلى ٢٥٩ مليون من دولارات الولايات المتحدة. وحتى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أسهم المجتمع الدولي بمبلغ ١١٢ مليون دولار، وهو ما يصل إلى ٤٣ في المائة من المجموع. وتجري الأعمال التحضيرية لنداء موحد شامل بغية تلبية الاحتياجات الإنسانية في بقية عام ١٩٩٧.

١٤ - وتشترك الأمم المتحدة في الأنشطة السياسية أيضا، بناء على طلب الحكومات المعنية، ولا سيما من خلال جهود مختلف المبعوثين الخاصين الذين أوفدتهم إلى المنطقة في الأشهر الأخيرة، ومن خلال المساعي الحميدة لمبعوثي الخاص في بوروندي، ومن خلال العمليتين الميدانيتين لحقوق الإنسان في بوروندي وفي رواندا والمكتب الجديد لمركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في زائير، ومن خلال بعثة المساعدة الانتخابية في زائير، التي ما فتئت تعمل منذ قرابة ثلاثة أشهر والتي رحبت بها حكومة زائير وتتلقى دعما كبيرا من تلك الحكومة ومساعدة مالية من الدول الأعضاء المهتمة.

١٥ - وفي هذه الظروف، أعتقد أنه يتعين تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تأدية ثلاث مهام هي: توفير المساعي الحميدة للمشتركين في مختلف النزاعات في المنطقة؛ وتعبئة الاهتمام الدولي بالاضطلاع بجهد

متكامل لمعالجة المشاكل المتعددة في المنطقة، وتقديم الدعم لذلك الجهد؛ وتنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة ككل. ومن الضروري، بطبيعة الحال، أن يضطلع بهذا التعزيز لدور الأمم المتحدة السياسي، بالتشاور الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية وبموافقة الحكومات المعنية.

١٦ - وإني أميل إلى الاعتقاد بأن هذا الدور سيستدعي حضور ممثل خاص للأمين العام في المنطقة، يحتاج، مثلما أكد ذلك السيد كريتيان، إلى ما يكفي من موظفين ودعم سوقي، ولا سيما في مجالي الطيران والاتصالات السلكية واللاسلكية. وهذا هو الخيار (أ) الوارد في الفقرة ٣٣ من تقرير السيد كريتيان (S/1996/1036، المرفق).

١٧ - غير أنني أعتقد، بالنظر إلى الحالة المتقلبة السائدة في المنطقة، أنه سيكون من السابق لأوانه نوعا ما اتخاذ قرار في هذا الصدد في المستقبل القريب. لذلك أقترح، بعد التشاور مع الأمين العام المنتخب، اعتماد نهج قريب من الخيار (ج) للسيد كريتيان، كتدبير مؤقت. وسيتضمن ذلك إيفاد مبعوث خاص من رتبة رفيعة إلى المنطقة، وإلى العواصم المهتمة خارج المنطقة وإلى مقر منظمة الوحدة الأفريقية على فترات منتظمة. وتكون المهمة الرئيسية للمبعوث الخاص أن يتحقق، بما يرضي الأمين العام، من أن خيار تعيين ممثل خاص مقيم لا يزال محل ترحيب في المنطقة وسيُضمن له دعم كاف خارجها، لكي يكون ذلك الخيار قابلا للتطبيق. وبالإضافة إلى هذه الولاية الاستكشافية، سيضطلع المبعوث الخاص أيضا، قدر الإمكان، بالنوع من مهام المساعي الحميدة، والتعبئة والتنسيق الذي أرتئيه لممثل خاص مقيم، وكذلك بتقديم المشورة إلى الأمين العام بشأن مستقبل المساعدة التقنية المقدمة من الأمم المتحدة إلى العملية الانتخابية في زائير.

١٨ - وسيكون من الضروري أن يكون المبعوث الخاص قادرا على السفر بسرعة ويُسر داخل المنطقة وإلى الأجزاء المجاورة في أفريقيا رجلا كان أو امرأة. ولذلك سيحتاج إلى دعم سوقي كاف وكذلك إلى الموظفين الضروريين، وإني أوصي بعدم الشروع في تطبيق هذا الخيار إلا إذا كان هذا الدعم مؤكدا.

١٩ - وأخيرا، فمن المستصوب أن يقوم المبعوث الخاص رجلا كان أو امرأة بزيارته الأولى إلى المنطقة في أقرب وقت ممكن في السنة الجديدة.

- - - - -